



بات واضحًا من خلال نتائج جولة وزير الخارجية الأميركي الجديد جون كيري أن إدارة الرئيس باراك أوباما لن تبدل في السياسة التي أتبعتها حيال سورية في السنين الماضيتين.

بل ثبتت خيار عدم التدخل العسكري وهي تطوي صفحة الحروب التي شنتها الرئيس جورج بوش الابن. فالدبلوماسية التي اعتمدتتها في مواجهة الملف النووي الإيراني تعتمدتها أسلوبًا لتسوية الأزمة السورية.

وترجمت عمليًا نهج إشراك القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في السعي إلى الحلول والتسويات. فضلت وفضلت الوقوف في الصفوف الخلفية ودفع الشركاء إلى أداء دور كانت القوات الأميركيّة إلى سنوات خلت هي من يتنطح لتأديته.

لذلك، لا تزال واشنطن على موقفها الذي يمنح موسكو الفرصة بعد الأخرى لإيجاد تسوية أو محاولة جر الأطراف المتصارعين في سورية إلى طاولة الحوار، بصرف النظر عن تكرار تمسكها بوجوب رحيل الرئيس بشار الأسد، وبصرف النظر عن التعارض في تفسير «بيان جنيف» الداعي إلى قيام مرحلة انتقالية تديرها حكومة تتمتع بصلاحيات كاملة. بالطبع، لا يمكن للرئيس أوباما أن يقفز فوق «مبادئ» **«تبناها أسلافه»** للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة من جهة، وترسيخ الأمن والاستقرار العالميين... أي لا يمكنه الرجوع إلى «مبدأ الرئيس جيمس مونرو» الذي اعتمد عام 1823 سياسة انففاء بلاده إلى الداخل بعيدًا من السياسة الدولية.

الانعزال الذي كان يصح في حينه وعمر حتى الحرب العالمية الثانية لم يعد يصلح. تبدل العالم وتبدل المفاهيم السياسية والاقتصادية وطبيعة العلاقات الدوليّة التي لا يمكن أن تسمح بمثل هذا الانعزال. كل شيء «تعولم». ولا يمكن أميركا أن تتخلى عن دورها الريادي. وخير دليل على ذلك نقل أولويات استراتيجيتها إلى المحيط الهادئ لمواجهة الصين.

في ضوء هذا الموقف، لا يعني أن الدعم الإيراني والروسي لنظام الأسد هو ما يؤجل التغيير الجذري المطلوب. بل إن الصمت الأميركي خصوصاً والأوروبي عموماً هو ما يطيل عمر النظام ويعمق معاناة الشعب السوري.

وقد أفادت واشنطن حتى الآن من الصراع المفتوح في سوريا على أكثر من صعيد. فهو شكلٌ ويشكّل من جهةً إنهاكاً واستنزافاً متواصليّن للجمهورية الإسلامية، سياسياً وعسكرياً وحتى مالياً، وإشغالاً مقلقاً لحلفائها في بيروت وبغداد. ولم يكن من باب المصادفة أن يعبر كل من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله، في وقت واحد، عن خوفهما من ارتفاع وتيرة الشحن المذهبي الممتد من شاطئ المتوسط إلى ضفاف دجلة والفرات، وأن يحذرا من محاولات جر البلدين إلى مستنقع الحرب الأهلية التي لا يعوزها سوى خطأ أو شرارة غير محسوبة النتائج.

بعد هذا، كيف يمكن أن تستكين طهران وهي تتنظر إلى غرقها في المستنقع السوري، وإلى تأكل رصيد حكومة المالكي الذي يتعاظم صوت خصمه، على طول المحافظات السنية، مطالبين بإسقاط حكومته و«نظامه» وخروج إيران! لا يمكن أن تهأء وهي تخشى أن يجر «حزب الله» إلى مواجهة أو صدام داخلي يذهب بقوته وما بقي من رصيده «قوة مقاومة» فيُشطب نهائياً من معادلة الصراع مع إسرائيل.

بالطبع، ليس مقنعاً ما قاله زعيم «دولة القانون» عن منع تهريب السلاح إلى أي من طرفي الحرب في سوريا، لأنه يعرف ويعرف كثيرون ما يجري بين حدود البلدين.

معروف ما آلت إليه سياسة «النأي بالنفس» التي ترفعها حكومة نجيب ميقاتي. فتدفق الرجال والسلاح عبر الحدود على قدم وساق.

لكن هذا الاقتتال يشبه الوقوف على حافة الهاوية. ولعل الخوف الأكبر للحلفاء إيران هو التغيير الذي إلى دمشق مهما طالت معاناة السوريين... لأن مثل هذا التغيير سيستدعي تغييراً في قواعد اللعبة السياسية في كل من بيروت وبغداد، استناداً إلى الحجم الديموغرافي للكتلة السنوية التي تسعى إلى استعادة ما تسميه «شرعيتها» في الحكم كأكثرية.

ومثل هذا التغيير المنتظر هو ما يعجل في حراك أهل السنة في دول الجوار ضد ما يعتبرونه حيفاً أو ظلماً يلحق بهم جراء تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة كلها. وهو نفسه ما يدفع القيادة الإيرانية إلى محاولة التعریض في ساحات أخرى على امتداد الإقليم وحتى خارجه، من اليمن إلى بعض الساحات الأفريقية، مروراً بتحريك طموحات مكبونة لكتل شيعية وازنة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ويشكل الصراع المفتوح في سوريا، من جهة أخرى، ساحة للمجموعات الدينية المتطرفة بديلاً من ساحات غربية وغير غربية.

ولا يضير واشنطن أن ترافق المتطرفين يخوضون «جهادهم» في الساحة السورية التي طالما شكلت منطلقاً لقتال القوات الأميركيّة في العراق منذ الغزو الأميركيّ لهذا البلد. فوزير الخارجية الأميركيّ السابق كولن باول لا ينسى ما أجابه به الرئيس الأسد عندما طلب منه وقف تدفق المقاتلين عبر الحدود إلى العراق.

أجابه بأن ثمة بضعة آلاف منهم، ويرى أنه يتخلص منهم الأميركيون بدل أن يواجههم هو بجيشه.

ولا حاجة إلى التذكير بما شكا منه طويلاً العراقيون، وعلى رأسهم المالكي نفسه، وهو إشراف دمشق على انتقال «الجهاديين» إلى جارها الشرقي، إشرافاً يشبه إلى حد ما «قاعدة بيشاور» أيام «الجهاد» في أفغانستان. واليوم، لا يحتاج المسؤولون السوريون وبعثتهم في الأمم المتحدة إلى كبير عنااء لكشف أو نشر أسماء هذه «القاعدة» وبياناتها.

ذلك أن الانهيار الكامل في سوريا لن يشكل خسارة كاملة لروسيا وإيران المراهنتين علىبقاء الأسد فحسب، بل بداية تهدم لكن فترة الصمت الأميركيّة طالت أكثر مما يجب، وباتت تهدّد مصالح الولايات المتحدة في طول المنطقة وعرضها. بزعزعة استقرار المنطقة بأكملها.

لبنان والعراق يقفان على حافة الحرب المذهبية. ولن يسلم الأردن وتركيا وإسرائيل من انتشار «أمراء المجاهدين» على حدودهم مع سوريا.

كما أن احتمال تفتيت سوريا كما يروج بعضهم، أو كما يعمل بعض أهل النظام خياراً أخيراً، سيفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر في خريطة المنطقة كلها. وهو أمر قد لا ترغب فيه القوى الكبرى، أو لا يناسب مصالحها التقليدية، كما لا ترغب فيه القوى الإقليمية الفاعلة، تركية أو عربية.

لذلك، لا يمكن تجاهل التطورات الأخيرة، من نتائج مؤتمر «أصدقاء سوريا» في روما وقبله قرار الاتحاد الأوروبي إمداد المعارضة السورية بعربات مدرعة دفاعية، وقبله ما تردد عن وصول أسلحة إلى المقاتلين من كرواتيا وغيرها بعلم «الأصدقاء» وتمويل المتمولين.

ثم جولة الوزير جون كيري ولقاء الرئيسين الفرنسي والروسي فنسوا هولاند وفلاديمير بوتين، ثم المباحثة بين الأخير ونظيره الأميركي. صحيح أن كل هذه التطورات والقرارات لم تعجب «ائتلاف المعارضة»، لكنها خطوات يمكن وصفها بأنها بداية «التدخل الناعم» الذي قد يجر إلى تدخل تدريجي أوسع إذا لم يقتتن النظام وحلفاؤه بوجوب السير الجدي في تسوية توفر على الجميع خسارة مدوية، وتتوفر على سوريا مصيرًا أسود.

إذا كانت الولايات المتحدة تقترب من التفاهم مع روسيا، وهو أمر حتمي بين البلدين نظراً إلى تشابك مصالحهما وتقاطعها في أكثر من مكان، فإن السؤال اليوم هو: هل باتت إيران مستعدة فعلاً للتفاهم مع المجموعة الدولية على جملة من القضايا المرتبطة بها وبدورها وملفها النووي؟

في ظل المتغيرات الحالية، انقلب ميزان القوى التقليدي الذي ساد في السنوات الأخيرة...
لم يعد لمصلحة الجمهورية الإسلامية التي سرّها انسحاب الأميركيين من العراق وتخبطهم في أفغانستان وعجزهم عن تحريك
التسوية في فلسطين.

واجه الجمهورية اليوم تهديداً في أكثر من جبهة. تكاد تفقد سيطرتها على اللعبة السياسية والأمنية في لبنان والعراق، ولم تنجح محاولاتها في شبه الجزيرة العربية. وإذا قيّض للرئيس أوباما في زيارته المقبلة الى المنطقة أن يمهد لإعادة تحريك مساعي التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد يزيد في إضعاف دورها في الورقة الفلسطينية، بعدما خرجت حركة «حماس» من عياءتها.

بالطبع، لن يتكرس الانقلاب في ميزان القوى إذا استعجلت إيران السعي إلى قنبلتها النووية. لكنها في اجتماع كازاخستان مع مجموعة الخمسة زائد واحد طرحت البحث في كل الملفات التي تعنيها من السوري إلى النووي وغيرهما، مع ما يعني ذلك من استعداد للمقاضية. لكن هذا الأمر لا يتعلق برغبتها وحدها وشروطها هي...

إذ كانت للدول الست مقاربة أخرى تقوم على تخفيف العقوبات في مقابل وقف التخصيب ومراقبة دقة المنشآت. والسؤال مع اقتراب نهاية «حرب السنطين» في سوريا: هل يتحمل هذا البلد ومعه دول الجوار تكرار تجربة لبنان بتجديد الحرب بعد مقدمة «السنطين»، أم أن إدارة أوباما باتت قادرة على فرض تسوية – على وقع «التدخل الناعم» و«دبلوماسية الشراكة» مع موسكو – تتيح لكل من روسيا وإيران بعض النفوذ عبر دور وموقع للأقلية التي لا تزال تحيط بنظام الأسد؟ المهم ألا يطول انتظار حللة بعض العقد أو انتظار بعض الاستحقاقات هنا وهناك، لئلا يحين موعد التدخل الواسع الحاسم... أو في أسوأ الأحوال موعد الفتنة الكبرى!

